

النظرية النقدية الكينزية

تعتبر النظرية النقدية لجون مينار كينز نظرية ثورية إذ تعد نقطة تحول في تفسير عالم النقود وآلياته وتأثيره على المحيط الاقتصادي ونشاطاته وتجاذباته وأسعار السوق ، وقد بدأ كينز تحليلاته للأسباب التي تحمل عونا اقتصاديا على إقرار حيازة ثروته على شكل سائل رغم انها لا تحقق له أي عائد أو مردود مقارنة بشكل ذي مردود أو فائدة أقلها الادخار أو فتح حسابات بنكية ذات مديات مختلفة ، وإن يعرقلها عامل عدم اليقين أو عدم التأكد خصوصا بشأن سعر الفائدة في سوق نقدية متذبذبة مما كانت مستقرة ، استقرار يخضع لعدة عوامل خارجية متنوعة تؤثر فيها.

ونظرية كينز سعت للكشف عن العلاقة الأساسية التي تضبط احداثيات النشاط الاقتصادي ومستوياته وتبين تفاعل هذه العلاقة بين هذه العلاقات إذا تعرض النشاط الاقتصادي لمؤثرات خارجية وخصوصا الدخل ، وكيفية ملائمة تأثيرات منظورة وغير منظورة مقدرة وغير مقدرة ، مثل مدى تأثير ميول الاعوان الاقتصاديين للإحتفاظ بجزء من دخولهم كسيولة (التفضيل النقدي) وانعكاساتها على السوق والنشاط الاقتصادي .

وهذا المعطى الذي وضع عليه كينز يده لتفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية والنقدية ، كان له اهمية بالغة ما حدا به لصب نظرية في التحليل النقدي والاقتصادي ، وضرورة تحديد سعر الفائدة وفقا لعامل الطلب على النقود وعرضها. وأن العوامل النقدية تؤثر على الدخل النقدي على عدد من العلاقات الأساسية والمتمثلة في ثلاث دوال هي محرك النشاط الاقتصادي وهي :

(a) دالة الاستهلاك .

(b) دالة الاستثمار .

(c) دالة التفضيل النقدي .

(a) دالة الاستهلاك : ما يظهره العالم هنا هو أن التغيرات التي تسجل على الإنفاق لا يمكن ان تكون تلقائية او ذات منشأ ذاتي بل هي تغيرات تبعية أو مرتبطة بأخرى موجودة تتحرك بها وهي التغيرات في الدخل (الفردى أو الوطنى) ، وهذه العلاقة سهاها كينز " دالة الاستهلاك " وهي علاقة بين التغير في الإنفاق الإستهلاكي والتغير في الدخل ، ودون زيادة في الدخل (النقود) لا يمكن تحقيق زيادة في الاستهلاك. ، وهذه الدالة في ذاتها مرتبطة بدالة أخرى هي " دالة الإدخار " التي تعني بها تأجيل استهلاك جزء من الدخل لللاحق (مستقبل منظور أو متوسط أو طويل) ، والتي تربط بين التغير في لغة أخرى الإدخار والتغير في الدخل وأن دالة الاستهلاك لا يمكنها أن تتغير إلا بتغير في الدخل ، الذي لا بد ان يتسم و يترجم بطلب على النقود دخلا أو من خلال السعي للإحتفاظ بجزء من الدخل .

وهنا يمكن التعبير عن كل من دالة الاستهلاك ودالة الإدخار بالمعادلات التالية:

$$\Delta C = A_1(\Delta Y)$$

ΔC : هي التغير في الاستهلاك .

A_1 : الميل الحدي للإستهلاك.

ΔY : التغير في الدخل

تقول نظريات الاستهلاك والتحليل افقتصادي أن تقدير استهلاك مجتمع يقوم على أحد المقياسين هما :

(1) **الميل المتوسط للإستهلاك :** وهو مدى تغير الاستهلاك بتغير الدخل بوحدة واحدة ويساوي مقادير (الكميات مقدرة بوحدهات نقدية) الاستهلاك الكلي مقسوما على الدخل الوطني

$$A = C/Y$$

A: الميل المتوسط للإستهلاك

C الإستهلاك الكلي

Y الدخل الوطني .

2. **الميل الحدي للإستهلاك** ويساوي مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن تغيير معين في الدخل.

$$A_1 = \Delta C / \Delta Y$$

كما يقاس الإدخار بنفس الطريقة

1. الميل المتوسط للإدخار ويساوي مقدار الإدخار الكلي مقسوما على الدخل

$$e = E / Y$$

2. الميل الحدي للإدخار ويساوي مقدار التغير في الإدخار الناتج عن تغير في الدخل ، ويكون لدينا الميل الحدي

$$e_1 = \Delta E / \Delta Y$$

ΔE : التغير في الإدخار

e_1 الميل الحدي للإدخار

(b) **دالة الاستثمار** وهي قوة ديناميكية الاقتصادية من خلال زيادة الاستثمار لدى الدولة لخلق مناصب الشغل التي تساهم في زيادة الطلب بحكم زيادة القوة الشرائية مما يدفع لزيادة العرض ، ويقصد به الإنفاق على زيادة رصيد المجتمع وثروة الأمة برفع هذه القدرات من السلع والخدمات سواء أكانت هذه الزيادة على شكل مصانع أو مؤسسات أو آلات أو هيكاك قاعدية أو على شكل إضافة إلى المخزونات من المواد الخام أو من السلع المصنعة أو نصف مصنعة أو مكونات في صناعة أخرى خلال فترة زمنية معينة.

ويؤكد كينز أن الإنفاق الاستثماري يختلف عن الإنفاق الاستهلاكي وجوهر الاختلاف هو أن تغيرات الإستهلاك هي تغيرات تابع مرتبط بالدخل وزيادته ، وأن تغيرات الإستثمار هي تغيرات تلقائية مستقلة تماما عن تغيرات الدخل (ولكن الاستثمارات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإدخار وزيادته) ويتوقف الإستثمار حسب كينز

■ الكفاية الحدية لرأس المال

■ سعر الفائدة النقدي طويل الأجل .

ويتحدد المستوى التوازني للإستثمار عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال طويل مع سعر الفائدة الأجل.

(c) **دالة التفضيل النقدي**: التفضيل النقدي وهو زبوية الفكر الكينزي ومحور نظريته ويقصد به نزوع الأعوان الاقتصاديين إلى الاحتفاظ بجزء من دخولهم سيولة كأحياط و لمواجهة طوارئ غير منتظر من أحداث ومفاجآت و لغرض المضاربة.

وقول بهذا الكلام لأن الدخول وعرض النقود شبه ثابتة ، خاصة العرض (وهو السيولة التي يزداد طرحها في السوق لمراقبة الزيادة في الناتج الوطني) أو الإصدار (وهو عملية ميكانيكية آلية تقوم بها البنك المركزي على غرار عرض النقود) ، وهذا الإصدار لا يتم إلا بناء على معطيات اقتصادية كثيرة ومتشابكة وليس على مجرد تغير في اسعار الفائدة ، وبالتالي فإن تغيرات الإصدار والعرض النقديين تعتبران غير مرتين خاصة بالنسبة لسعر الفائدة ، وهذه من الاعتبارات التي دعا ودافع عنها كينز أما الطلب على النقود فهو يحتاج إلى توضيح أكثر ، كما افضى إلى انه كلما زاد الدخل تراجع التفضيل النقدي .

وتنحو النظرية الكينزية إلى أن شرط التوازن (عند الكلاسيك) وهو التعادل بين الإدخار والإستثمار ، وان هذا التعادل يتحقق عن طريق التغيرات في سعر الفائدة ، بينما يرى كينز أن وظيفة سعر الفائدة ليس تحقيق التعادل بين الإدخار والإستثمار ، بل تحقيق التعادل بين الطلب على النقود وعرضها ، وهذا التعادل بين التفضيل النقدي وكية النقود المتداولة لتحقيق التوازن النقدي في الاجال القصيرة . ويرى كينز أن العون الإقتصادي يواجه قرارين مستقلين :

1. قرار يتعلق بالتفضيل الزمني : ونو ما يحدد مقدار الدخل المنفق على الاستهلاك والمحتفظ به للإدخار (الإستهلاك لاحقا)

2. قرار يتعلق بالشكل الذي يجب الاحتفاظ به من الدخل الفلئض عن الاستهلاك ، وبالنسبة لكينز فهذا يعني المدخرات الجارية بل المدخرات السابقة أي كالثروة التي يجوزها العون الإقتصادي .

ويترخ العون الاقتصادي بين فرار تفضيل شكل الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي أم في أصول مالية طويلة الأجل وإيها أكثر مردودية ومنفعة للعون الإقتصادي .

وهنا يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل و يرجع دوافع الطلب على النقود إلى ثلاثة أغراض هي:

1-**دافع المعاملات**: (الطلب لغرض المعاملات: dT) هو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات ، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري ، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية و أجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات كإيجارات العقارات و غير ذلك، ويتوقف هذا الدافع على

الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل ويزيد الطلب بدافع المعاملات كلما زادت الفترة و يقل كلما قلت الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدخل، ومن ناحية أخرى يتوقف على حجم الدخل المحقق، و العلاقة طردية بين حجم الدخل و الطلب على النقود بدافع المعاملات، أي عندما يزيد الدخل يزيد الإنفاق على السلع و الخدمات وبالتالي يزيد الطلب على النقود و العكس صحيح.

ومن الممكن أن ننظر إلى هذا الدافع من ناحية المستهلكين و من ناحية المنظمين، فمن ناحية المستهلكين يسمى دافع الدخل وهنا يتوقف مقدار احتفاظ المستهلكين بكمية النقود على طول الفترة الزمنية التي يحصلون فيها على الدخل و العكس صحيح، ومن ناحية أخرى المنظمين و يسمى بدافع التجارة ويعني هذا الاحتفاظ بالنقود من أجل القيام بعمليات الإنتاج وتسهيل المعاملات التجارية من دفع أجور العمال وشراء المواد الأولية، وكلها معاملات جارية.

ولذلك فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على التغير في أسعار الدخل و ليس التغير في أسعار الفائدة. ويذكر أن العامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذه الغرض هو الدخل، باعتبار أن العوامل الأخرى (المستوى العام للأسعار، و مستوى العمالة ..) لا تتغير في العادة في مدة قصيرة، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لتغير الدخل أي $dT = f(Y)$

2- دافع الاحتياط: (الطلب على النقد لغرض الإحتياط: (dp)) يقصد بدافع الاحتياط (الحيطه) وهو رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة كالمرض و البطالة، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كإخفاض أسعار بعض السلع.

حيث يرتبط دافع الاحتياط أساسا بالعامل النفسي و الشخصي للأفراد، فهناك أشخاص متشائما على الدوام يلجأون إلى الاحتفاظ بالسيولة للاحتياط ومواجهة الطوارئ، مثل المرض أو الركود الاقتصادي، أما في حالة الانتعاش والرواج فالطلب على النقود لأغراض الاحتياط يقل أما حالات الكساد فتؤدي إلى زيادة الطلب على النقود للاحتياط وبالتالي لا يرتبط ذلك بالتغيرات في سعر الفائدة ولكن يرتبط أكثر بالتغيرات في مستوى الدخل.

وعليه فالعامل الأساسي الذي يتوقف عليه هذا دافع الاحتياط هو مستوى الدخل، باعتبار العوامل الأخرى (كطبيعة الفرد و الظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع (فترة الأزمات ...) لا تتغير عادة في المدة القصيرة. وعلى ذلك فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لتغير الدخل أي $dp = f(Y)$.

3- دافع المضاربة: ويعني احتفاظ الأفراد بأرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحا نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات (الأسواق المالية)، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي.

أي أن الأفراد يفاضلون بين التنازل في الحاضر عن فائدة مالية بسيطة انتظار فائدة أكبر قيمة في المستقبل، إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديدة المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة، ويمكن كتابة ذلك رياضيا، فإذا رمزنا (ds) للطلب على النقود لغرض المضاربة، نحصل على العلاقة التالي $ds = f(R)$ و يبين كينز أن الطلب على النقود لغرض المضاربة يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر الفائدة وتعتبر الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لأغراض المضاربة شديدة الحساسية لتغير سعر الفائدة وهذا يختلف عن الدافعين السابقين في الطلب على النقود، فهناك علاقة تبعية بين الأرصدة النقدية المطلوبة لأغراض المضاربة وبين تغيرات سعر الفائدة.

وقد رأى كينز أن سعر الفائدة يتحدد أساسا بميل أفراد المجتمع إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة وبكمية النقود التي يمكن الحصول عليها لتحقيق هذا الغرض.

ويقول كينز أن تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالأرصدة نقدية لمدة معينة من الزمن والتضحية بالدخل الذي يمكن الحصول عليه من استثمارهم لهذه الأرصدة في أوراق مالية مثلا يرجع إلى عدم تمكن الأفراد من مسار سعر الفائدة في المستقبل.

ولقد قام كينز بتوضيح الطلب على النقود لغرض المضاربة على أساس المقارنة بين النقود من ناحية والسندات خاصة من ناحية أخرى، كون السندات قريبة من النقود من حيث درجة السيولة ولا سيما السندات الممتازة.

فعلى الفرد أن يقارن بين التخلي عن الفائدة التي تكسب من اقتناء السند من ناحية والتخلي عن درجة من السيولة مقابل الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك أن كينز افترض أن الأفراد بشكل عام لهم ميل لممارسة المضاربة في حال السندات وتحمل مخاطرتها المحدودة. والسند له قيمتان نقديتان:

- القيمة النقدية الاسمية: وهي القيمة التي يصدر فيها السند وتبقى ثابتة إلى حين تصفية السند نهائيا كدين على المشروع أو المنشأة أو الهيئة الحكومية التي أصدرته وذلك في تاريخ آجل، وحينئذ ترد هذه القيمة إلى حائز السند.

فالفرد الذي يقوم بعملية المضاربة بشراء سند بقيمة نقدية معينة بغرض تحيّن الفرصة للبيع في تاريخ لاحق بقيمة مرتفعة نسبياً، أما إذا أخفق الفرد فإن المخاطرة تكون قليلة على اعتبار أن الفرد يمكنه عدم المضاربة بسنده ويحتفظ به إلى أن يسترد قيمته الاسمية في نهاية الفترة المحددة له ويحصل خلال هذه الفترة على الفائدة المتفق عليها عندما قام بشراء السند وبشكل منتظم. ولتوضيح نظرية كينز في الطلب على النقود لغرض المضاربة لا بد من معرفة أن هناك سعرين للفائدة: -**سعر الفائدة الاسمي**: وهو عبارة عن نسبة مئوية محددة من القيمة الاسمية للسند وهو يمثل الدخل الذي يكتسب بصفة دورية من جراء حيازة السند.

-**سعر الفائدة الجاري في السوق**: يمكن أن يكون أكبر من سعر الفائدة الاسمي أو أقل منه أو مساوياً له حسب العوامل المحددة للسعر الجاري للفائدة في السوق.

ويخلص كينز إلى أنه لو أمكن التنبؤ بسعر الفائدة في المستقبل لما كانت هناك فائدة اقتصادية من الاحتفاظ بالنقود واستثمارها في أوراق مالية. أي أنه لو كان مستقبل أسعار الفائدة واضحاً ومضموناً لما كان هناك أساس لدافع المضاربة.

وطالما أنه هناك عدم تأكد من مستقبل أسعار الفائدة فهناك منطق للاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض المضاربة. والهدف من المضاربة هو محاولة تحقيق ربح عن طريق معرفة مستقبل أسعار الفائدة بدرجة أكبر من جمهور البائعين و المشترين، فلو توقع الفرد الذي يحتفظ بالنقود من أجل المضاربة أن أسعار الفائدة سترتفع في المستقبل فإنه حتماً سوف يؤجل شراءه للسندات، أي أنه سيحتفظ بأمواله في صورة سائلة. وعندما تتحقق توقعاته أي تنخفض أسعار السندات يستطيع أن يشتري سندات بأسعار منخفضة ويحقق ربحاً عندما يبيعها بأسعار مرتفعة.

القيمة النقدية الجارية: وهي عبارة عن السعر الجاري للسند في السوق وهي تتناسب عكسياً مع سعر الفائدة في السوق. ويمكن التنبؤ بالتقلبات فيها بدرجة أو بأخرى من الثقة.